

Distr.: Limited
18 July 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٤ من جدول الأعمال

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان

الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من

دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٧

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما (الرأس
الأخضر) على أساس مشاورات غير رسمية

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري المتعلق بتعزيز الجهود
الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل
التنمية التي اعتمدت أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي
والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٧

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) وإلى نتائج مؤتمر القمة العالمي
لعام ٢٠٠٥^(٢)،

وإذ يشير أيضا إلى الإعلان الوزاري المعتمد أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورته
الموضوعية لعام ٢٠٠٧،

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.



وإذ يشير كذلك إلى مقرره ٢٠٠٧/٢٦١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بشأن موضوع الجزء المتعلق بالتنسيق لعام ٢٠٠٨،

وإذ يسلّم بأن التحدي المتمثل في القضاء على الفقر والجوع يتطلب استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها، بحسب الاقتضاء كل في حدود ولايته،

وإذ يعيد تأكيد التزامات الشراكة العالمية من أجل التنمية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، وتوافق آراء مونتريري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٣)،

١ - يطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بحسب الاقتضاء كل في حدود ولايته، إحراز المزيد من التقدم نحو تبني نهج متعددة الأبعاد وأكثر شمولاً واتساقاً في صياغة سياساتها وبرامجها وعملياتها الداعمة للقضاء على الفقر والجوع؛

٢ - يطلب أيضاً إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بحسب الاقتضاء كل في حدود ولايته، تعزيز جهودها لتقديم الدعم في مجال السياسات للبلدان النامية ومساعدتها، بناء على طلبها، على بناء قدراتها لتحليل أثر مجموعة كبيرة من مجالات السياسات المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، بطرق منها تعزيز البحوث والدراسات متعددة التخصصات؛

٣ - يدعو جميع المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى تعزيز اتساق السياسات والتعاون في المجالات الحيوية لتحقيق هدف القضاء على الفقر والجوع؛

٤ - يطلب إلى جميع المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق تناول التنمية الريفية والحضرية بأسلوب متكامل وبحث سبل دعم استراتيجيات البلدان الراحمة إلى الحد من الفقر الحضري، بحسب الاقتضاء؛

٥ - يشجّع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها على تعزيز اتساق السياسات والتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا، حيثما يكون الأمر مناسباً، بما في ذلك تكنولوجيا

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتريري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

المعلومات والاتصالات، حسب الاقتضاء، للحد من الفقر، مما سيعزز وضع برامج العلوم والتكنولوجيا وتطوير القدرات المؤسسية الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا دعماً للقضاء على الفقر والجوع؛

٦ - **يشجّع** أيضاً صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بحسب الاقتضاء كل في حدود ولايته، على تنسيق العمليات التي تجريها لتقييم ما للتعاون الإنمائي من أثر على القضاء على الفقر والجوع؛

٧ - **يطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بحسب الاقتضاء كل في حدود ولايته، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، مواصلة تشجيع الأخذ بنهج تقوم على تعدد أصحاب المصلحة وتشمل السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من بين جملة أطراف، عن طريق آليات التنسيق التي تستخدمها على نطاق المنظومة للقضاء على الفقر والجوع، بحسب الاقتضاء؛

٨ - **يشجّع** منظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً صناديقها وبرامجها ووكالاتها، على الاستمرار في منح الأولوية القصوى للقضاء على الفقر والجوع، حسب الاقتضاء، لدى إعداد التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو الأطر والصكوك الأخرى التي توجّه الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، بالتشاور مع الحكومات؛

٩ - **يشجّع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بحسب الاقتضاء كل في حدود ولايته، على مواصلة تعزيز الجهود الرامية للقضاء على الفقر والجوع، بطرق منها تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية ودعم البلدان في هذا الصدد.